رئيس هيئة التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة لمنتسبي الجيش السابق

لا أريد الخوض في تفاصيل ما قام به رئيس هيئة التقاعد من ممارسات وإجراءات لعرقلة صرف مكافأة نهاية الخدمة لمنتسبي الجيش السابق منذ صدور قانون الخدمة والتقاعد العسكري الرقم 3 لسنة 2010 والى أيامنا هذه لكني أريد ان اسأل رئيس هيئة التقاعد الذي ظل يماطل ويسوف سنين طويلة وبدفع وإسناد من جهات سياسية متنفذة لحرمان منتسبي الجيش السابق من حقوقهم التي اقرتها قوانين هؤلاء الساسة لكنهم تجاهلوها ولم ينفذوها حقدا وضغينةً على منتسبي الجيش السابق ليس إلا ,فقد تم تخصيص المبالغ لصرف المكافأة في موازنة عام 2019 وصدرت الأوامر الحكومية بصرفها بعد مطالبات عديدة ودعاوى قضائية وتدخل مجلس النواب لكن هذا المدير ظل يماطل ويراوغ ويغير من كلامه ويكذب في تصريحاته التي يطلقها عبر الفضائيات فقد قال لمراسل إحدى الفضائيات نهاية شهر شباط الماضي ان المكافأة سيتم صرفها على ابعد تقدير يوم 6 أو 7 أذار الحالي مع رواتب العسكريين المتقاعدين وصرفت رواتب المتقاعدين ولم تصرف المكافأة ثم طلع علينا في لقاء آخر قبل أسبوع وقال ان المكافئة ستصرف نهاية الأسبوع يعني الماضي ومضى الأسبوع ولم تصرف ثم طلع علينا في لقاء آخر وبتصريح غريب عجيب عند سؤاله عن سبب عدم صرف المكافأة أجاب انه أرسل استفساراً الى الوزارة هل سيتم صرف المكافأة مع المخصصات ومن بينها مخصصات الخطورة ومنتسبو الجيش السابق في بيوتهم ومن المخزي ان يصرح مدير بدرجة عالية مثل هذا التصريح فالمخصصات ومن بينها الخطورة حق لهم لأنها تعني الخطورة عندما كانوا في الخدمة وعندما كانوا في خنادق الشرف والبطولة والفداء يدافعون عنك وعن كل العراقيين ضد المعتدين وهي من حقوقهم كالراتب التقاعدي الذي يصرف لكل المتقاعدين بعد خدمتهم لوطنهم سنين طويلة ,ثم كيف لا يعرف هذا المدير ان قانون الخدمة والتقاعد العسكري الرقم 3 لسنة 2010ينص في المادة 55/أولاً إذا أحيل العسكري الى التقاعد تدفع له مكافأة نهاية الخدمة تعادل راتبا كاملا ولمدة (1سنة ولمرة واحدة) والراتب الكامل يا سيادة المدير يعني الاسمي والمخصصات كلها ومنتسبو الجيش الحالي عندما يحالون على التقاعد ويذهبون الى بيوتهم تصرف لهم مخصصات الخطورة عن أيام خدمتهم وهذا ما ينطبق على منتسبي الجيش السابق فهذا القانون ساوى بين منتسبي الجيش السابق والحالي في الحقوق التقاعدية كما نص القانون في المادة (\40رابعاً)على صرف راتب ستة أشهر وبراتب كامل أيضاً للإجازات المتراكمة وهذه المادة حرمتم منها منتسبو الجيش السابق ولم توضحوا الأسباب ويستحق المتقاعد العسكري الذي امضي ثماني سنوات في رتبته راتب الرتبة الأعلى وفق المادة (54) من القانون ولم تنفذوا هذه المادة أيضا ولم تفصحوا عن الأسباب ,والجدير بالذكر ان أوامر صدرت من قبل السيد العبادي عندما كان رئيسا للوزراء بصرف مكافأة نهاية الخدمة لمنتسبي الجيش السابق وتم تخصيص مبالغ لها في موازنة عام 2018ولم تصرف ولا احد يعرف ما هي الأسباب الا رئيس هيئة التقاعد ، وبعد تدخل مجلس النواب صدرت الأوامر بصرف المكافأة وتم تخصيص المبالغ لها في موازنة عام 2019 لكن هيئة التقاعد ادعت ان التخصيصات قليلة وستقوم بتجزئة المكافأة على شكل أقساط وحتى هذا الأمر لم ينفذ ولم تصرف المكافئة مجزأة وليست كاملة أسوة بالجيش الحالي ، والآن يريد السيد مدير هيئة التقاعد بعد كل هذه السنين والمطالبات وتدخل مجلس النواب والمحكمة الاتحادية صرف المكافأة وفق الراتب الاسمي بدون مخصصات في مخالفة واضحة لقانون الخدمة والتقاعد العسكري وذلك لتقليص مبلغها الشحيح أصلاً الذي لا يساوي مكافأة نهاية الخدمة لمنتسبي الجيش الحالي كما تم استقطاع وحجب الستة أشهر الخاصة بالإجازات المتراكمة عن منتسبي الجيش السابق والتي تصرف لمنتسبي الجيش الحالي فأي ممارسات هذه وأي مماطلات هذه ؟ ولماذا كل هذا الحقد وهذه الضغينة على منتسبي الجيش السابق الذين خدموا وطنهم و ضحوا بشبابهم وبحياتهم ودافعوا بشرف عن وطنهم وشعبهم ضد الاعتداءات الخارجية أهكذا يكافأون ؟ هم لا يريدون مكافأة من احد بل يريدون حقوقهم التي نص عليها القانون ولنسأل رئيس هيئة التقاعد الم تصرف مكافأة نهاية الخدمة براتب كامل للضباط الذين هربوا من المواجهة في الحرب مع إيران وعادوا مع الاحتلال ؟ أولم تصرف رواتب تقاعدية ومكافأة لمدنيين ومعممين خصصت لهم رواتب تقاعدية برتب فريق ولواء وهم لم يخدموا يوما واحدا في الجيش وليس لهم ادخار تقاعدي بل صرفت من مدخرات منتسبي الجيش السابق فكيف تصرف لهؤلاء رواتب ومكافآات ويحرم منها أصحاب الحقوق والخدمة الطويلة ؟ أسئلة نحتاج ان يجيبنا عليها رئيس هيئة التقاعد بإجابات واضحة لا لبس فيها ولا تسويف وحبذا لو استضافت قناة الشرقية رئيس الهيئة مع احد منتسبي الجيش السابق وأرشح الأخ والزميل عبد الخالق الشاهر لتوضيح كل مخالفات رئيس هيئة التقاعد وإجراءاته التعسفية والمخالفة للقانون ولقرارات الحكومة والمحكمة الاتحادية ومجلس النواب لان من يقابل رئيس هيئة التقاعد عبر الفضائيات هم مقدمو برامج ليست لديهم معلومات عن قانون الخدمة والتقاعد العسكري الرقم 3 لسنة 2010 ولا عن الحقوق التقاعدية لمنتسبي الجيش السابق ولا عن القرارات الصادرة من عدة جهات حكومية وقضائية تتعلق بصرف بمكافأة نهاية الخدمة لمنتسبي الجيش السابق لكي يطلع أبناء شعبنا ومنتسبو الجيش السابق والحكومة ومجلس النواب والمحكمة الاتحادية على الحقائق.

سامي الزبيدي– بولندا

مبنى هيئة التقاعد الوطنية في ساحة الشهداء ببغداد

أشعة الرنين بربع مليون دينار

يتناول المواطن دريد حازم من بغداد الجديدة موضوع اجراء الاشعة والتحاليل والفحوصات وينتقد بشدة اجراء اشعة الرنين بمبلغ ربع مليون دينار وهو مبلغ لا يستطيع اي كان دفعه.. ويناشد المواطن الجهات المختصة بضرورة توفير تلك الاجهزة بصورة كبيرة بالمستشفيات حتى لا يلجأ المواطن الى الخارج وبتكلفة عالية.

فواكه مستوردة غير ناضجة

ينتقد المواطن حسامم عباس من بغداد/ الكسرة استيراد الفواكه غير الناضجة والمعاملة كيميائيا ويقول لجنى الارباح بات التجار يستوردون الفواكه في غير اوقات نضوجها ويعاملونها كيمياويا من اجل طرحها بالاسواق قبل موعدها مثل الباميا والرقي والبطيخ الامر الذي يسهم في امراض كثيرة للمواطنين.

غلاء الأسعار برمضان الماضي

يتناول المواطن فؤاد حسين من بغداد/ شارع فلسطين موضوع غلاء الاسعار للمواد الغذائية والخضروات والفواكه في رمضان الماضي ويقول لقد لمس المواطنون ذلك الغلاء من خلال التعامل مع المواد الغذائية واستغل اصحاب بيع الخضروات الامر فرفعوا الاسعار ايضا نتيجة عدم وجود الرقابة.. وهنا نتحدث عن سعر الكيلوغرام الواحد في الاحياء وليس بالعلاوي.

حملات لتصليح أجهزة تبريد الدوائر

مقترح المواطن طلال ابراهيم من بغداد/ الشعب اجراء حملات كبيرة لتصليح اجهزة التبريد لدوائر الدولة.. بدلا من معاناة الموظفين والمراجعين من الحر في الصيف وتوفير اجور شراء اجهزة جديدة.

عدم الإلتزام بشعائر رمضان

يتناول المواطن وليد كريم من بغداد/ الحرية موضوع عدم الالتزام بشعائر رمضان الماضي من قبل البعض ويقول فوجئت في رمضان الماضي باعداد كبيرة من المواطنين وهم يدخنون مع فتح المطاعم وباعة الشاي وهو امر غير مسموح به في رمضان مع غياب الاجراءات بحق المفطرين في ذلك الوقت.

مواعيد بعيدة لفحص المرضى وإجراءات العمليات

يطرح المواطن اسعد خليل من بغداد/ الصالحية موضوع مواعيد اجراء الفحوصات والعمليات ويقول عند مراجعة اي مريض لاي مستشفى عام فان المواعيد لفحصه تكون بعيدة جدا شهرين او اكثر مثل فحوصات واشعة وغيرها كما ان مواعيد اجراء بعض العمليات قد تمتد لاشهر فهل يجوز هذا؟ خاصة ان كانت بعض الحالات حرجة.

في الطريق

لقاء مع مشجّع رياضي

في احدى مقاهي بغداد كانت لنا وقفة مع المواطن (علي احمد سعيد غازي) البالغ من العمر 25 سنة وهو خريج احدى الكليات ولا يعمل حاليا سوى تشجيع فريقه المفضل في مجال كرة القدم وقد تحدث المواطن الينا عن حياته وهواياته قائلا اكملت دراستي والحمد لله قبل سنوات ولم احصل على وظيفة حتى الان واقوم حاليا باعمال بسيطة جدا لمن يطلبها فانا اعرف بعض الاعمال ومنها الكهرباء وتصليح عطلات الثلاجات وقد اكتسبت تلك الخبرة من اخي الذي لديه محل لكنني الان لا اعمل معه لخلاف عائلي وانا مشجع لاحد الاندية العراقية ولهذا تراني في الملاعب وفي ساحات التدريب واقضي اغلب اوقات فراغي الكثيرة في متابعة فرق تلعب كرة القدم في الملاعب الصغيرة (خماسية) فهذه هوايتي منذ الصغر ومع هذا فانني لا اجيد اللعب فهو موهبة وممارسة كثيرة في هذا المجال وقد يلعب في الملاعب اكثر من مئة لاعب ولا يصل الى المنتخبات غير واحد او اثنين ذلك لان الفرق تبحث دائما عن اللاعب الفريد في هذا المجال.. وحسب رأيي الشخصي فان المنتخب يعاني مشاكل كثيرة وتدخلات في شؤون التدريب واللاعبين وهناك فساد وتكتلات وامور سلبية كثيرة حتى اصبح المنتخب يخسر مع فرق كنا لا نرضى بأقل من خمسة اهداف عندما نلعب معها وهو امر محزن للجماهير الرياضية ولا اعتقد ان الأمور سوف تحل قريبا ولكنها سوف تبقى سلبية ومن سيء الى أسوأ وأيضا ان هناك تدخلات سلبية بأمور المدربين وفرض الآراء عليهم وبصراحة فان كل مدرب او مسؤول يريد لعب ناديه او جماعته في المنتخب واعتقد انه لو اكتفينا بصعود المنتخب الأولمبي بدلا من المنتخب الوطني لكان افضل فالمحترفون يخافون على انفسهم من الإصابة والاخرون يقدمون ولاءهم للنوادي بدلا من المنتخب وبصراحة لابد من غربلة المنتخب والملاك التدريبي والاتحاد المسؤول عن تلك المهازل التي لاحقت المنتخب حتى تراجع اداؤه كثيرا واصبح منتخب العراق كأي فريق شعبي بلا خطط وبلا هدف وبلا مسؤولية وغابت عنه الروح القتالية والغيرة والاندفاع وهناك تجاف بين اللاعبين وعدم انسجام والمدرب في واد واللاعبون في واد اخر.. لابد لنا من وقفة مع النفس والدراسة لواقع المنتخب وعلينا ان نعمل على اعداد منتخب من صغار السن أصحاب المهارات والتكتيك والاستغناء عن كبار السن الذين ادوا واجبهم بكفاءة وآن لهم الابتعاد عن المنتخب، وهناك خلل واضح في هجرة المنتخب ودفاعه وخط وسط جيد لكنه تائه ولا يعرف ما هو مطلوب منه واعتقد ان آن الأوان ليكون لنا فريق من طراز خاص ومدرب تثق به الجماهير ويثق به اللاعبون.

مشجعون في ملعب رياضي

موظفون مخلصون شعلة مضيئة في مصرف الرشيد/ فرع ثورة العشرين

هناك موظفون مخلصون اكفاء مجدون ممن يعملون في مصارف الدولة العراقية (مصرف الرشيد – فرع ثورة العشرين/ البلديات) ويعد وجودهم مصباحا مضيئا في المكان المظلم.. وعلى سبيل المثال موظفو القدوة في مصرف الرشيد / فرع ثورة العشرين في البلديات وخاصة الست امجاد كاظم محمد مديرة المصرف اعلاه والست شذى محي معاون مديرة المصرف والست الهام يونس عبد والست رغداء عبد الحسن علي والسيد جعفر سوادي موظفو شعبة تقاعد المواطنين والست صبا محمد مبارك امينة الصندوق والست ماجدة شرهان خلف موظفة المصرف، حيث يستحقون توجيه شكر وتقدير لهم مع مكافاة تشجيعية لهم ولكي يقتدي الاخرون بهم ويحذو حذوهم خدمة للمصلحة العامة لتقديمهم خدمات للمتقاعدين وخاصة المرضى وكبار السن لمتابعة قضاياهم في المصرف وانجاز وتسليم رواتبهم ومساعدة المحتاجين منهم وبذل جهود استثنائية من دون كلل او ملل اضافة الى استقبال المتقاعدين بوجه باسم والتعامل الانساني مع المراجعين المتقاعدين. انها مواقف انسانية من الموظفات القدوة في اداء الاعمال المناطة بهم وبكل حرص وتفان واخلاص وامثالهم النموذج الانساني في التعامل الوظيفي الراقي مع المراجعين المتقاعدين كافة وخاصة كبار السن والمرضى كلي امل ان يحذو حذوهم جميع الموظفين والموظفات في المصارف ودوائر الدولة وخاصة الخدمية والاقتداء بهم وممن يتعاملون مع رواتب المتقاعدين ومكافآتهم تشجيعا لهم وللاخرين لكي يقتدوا بهذا النموذج المثالي وخاصة في هذا المصرف يوميا يتم تمشية اكثر من 200مئتي معاملة . من الواجب ان نذكر الايجابيات ايضا وليس السلب والشكوى لكي يتم تشجيع موظفي السلب أن يقتدون بالموظفين الايجابين والمخلصين خدمة للمصلحة العامة.

صائب عكوبي شمعون – بغداد

إلى من يهمه الأمر

أمانة مجلس الوزراء وأخطاء الموظفين

لماذا اخطاء موظفي الدولة يتحملها المواطن ولماذا لا يحاسب الموظف المقصر والمخطئ في معاملات المواطنين مظهر مدان يجب ان لا يمر دون حساب. نود اعلامكم بأن القانون المدني رقم 40 لسنة 1951حمل جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية العراقية مسؤولية خطأ الموظف المنتسب للدوائر مسؤولية كاملة عن الخطأ والضرر الذي يحدثه موظفوها (منتسبوها) اذ كان الضرر ناجما من خلال اعماله المناطة به ومن خلال اداء الموظف خدماته وهذه الحالة تتحمل دائرته وموظفوها مسؤولية الخطأ عند حصوله في معاملات المواطنين ويتحمل المسؤولية الكاملة عن الضرر واشترطت المادة ((219 من القانون المذكور في اعلاه يتحمل الموظف مسؤولية ضرر خطئه اثناء اداء واجبه المناط به خلال الدوام الرسمي.. ويتحمل الموظف مسؤولية الخطأ والضرر الذي الحقه بالمواطن ونشيركم الى الحالات التي تعرض اليها المواطن بسبب اهمال الموظفين في الدائرة التي يعمل فيها وفي هذه الدوائر التي لها علاقة مباشرة مع المواطنين في الخدمات التي يحتاجها المواطن منها دوائر التقاعد العامة، المرور العامة، الجوازات، الجنسية، الاحوال المدنية، العقارية، امانة بغداد، القاصرين، التربية، الماء، الكهرباء، ووو.. وليس للمواطن اي ذنب من خطأ الموظف المنتسب لدائرة للموظف المهمل والغير حريص متناسيا انه خادم الشعب لانه يتقاضى راتبا عن اداء خدماته للمواطنين.. ولاشك ان المشرع عندما حمل الدائرة المعنية عن اهمال وخطأ منتسبيها مسؤولية الضرر الذي لحق بالمواطن والذي يجب عليه تسهيل مهمة المواطن المراجع للدوائر في الامكان مقاضاة الدائرة والموظف عن الضرر وخطأ الموظف واستقطاع الخسائر من راتب الموظف المهمل المتقاعس المستهتر في اداء العمل المناط به استنادا الى المادة 220 حسب القانون اعلاه القانون المدني النافذ في محاسبة الموظف الذي سبب ضرر للمواطن ماديا وجسديا ونفسيا بسبب تقصيره في اداء واجبه تجاه المواطن لان مثل هذا الموظف المهمل المتقاعس المتهور في عمله المناط به واجب من الامانة العامة لمجلس الوزراء تعميم القانون للعمل بموجبه مع التقدير وكلنا امل بمجلس الامانة العامة لمجلس الوزراء لمحاسبة الموظفين المقصرين حسب قانون انضباط موظفي الدولة والقانون المدني لكي يكون عبرة للاخرين مع العمل بمبدأ الثواب والعقاب.

صائب ال بشي – بغداد

أحوال الناس

مشاكل التنقل داخل بغداد

اكد مواطنون من مختلف المحافظات ان التنقل بين مدينة واخرى اصبح امرا صعبا جدا بسبب صعوبة الخروج من المدينة للازدحام الشديد وقالوا في احاديث لـ (الزمان) ان الطرق الخارجية متعبة وان الحفريات والمطبات تعرقل عمليات التنقل بسرعة ويرى (محمد عبد الله) كاسب ان المواطن يأتي مثلا من واسط الى بغداد ويواجه بالازدحام الشديد عند مداخل المدينة ويحتاج السائق الى اكثر من ساعة حتى يصل الى المرآب الامر الذي يفقد القادم من مدينة اخرى عامل الوقت ليقضي اغلب الوقت داخل السيارات.. ويلاحظ ان اغلب الذين يفيدون الى بغداد يأتون لمراجعة الاطباء او للتسوق او لزيارة الاقرباء واغلب هؤلاء يشكون من مداخل بغداد وكيفية عبور البوابات والتخلص من الازدحام ويتحدث (جاسم لطيف) متقاعد عن الامر فيقول كنا في السابق نأتي من ديالى الى بغداد بسهولة اما الان فاننا نتجنب للمجيئ الها لاسباب عديدة اهمها التأخير في بداية الدخول والازدحام الشديد والتأخير الذي نواجهه ولذلك نفضل عدم المجيء الى المدينة رغم ان لنا فيها اقارب واهل وهو امر صعب حكمته للظروف الحالية التي استجدت في بغداد.. ويؤكد المواطنون ان أسباب الازدحام كثيرة جدا في مقدمتها قدم الشوارع وعدم ملاءمتها لتطورات دخول السيارات بهذا الشكل وكثرة الناس التي تشكل حلقة زائدة في هذا الازدحام إضافة الى السيطرات الأمنية وتضرر الشوارع ويستاء المواطنون جدا من الازدحام الحاصل في الشوارع التي توجد بها عيادات الأطباء او الأسواق التجارية ويحتاج البعض الى مراجعات للأطباء او التبضع او شراء الأشياء ويشكل الازدحام معاناة مضافة لهم حيث يمارس هؤلاء المشي لمئات الأمتار من اجل الوصول الى الأسواق او العيادات ومن ثم العودة بنفس الطرق اما المرضى وكبار السن فان ازدحام الشوارع يسبب لهم معاناة كبيرة جدا حيث ان التأخير يزيد معاناتهم وخاصة في أيام الصيف حيث تصل درجات الحرارة الى ما فوق الخمسين درجة ويمكن ان يبقى المريض داخل السيارات لنصف ساعة او اكثر بسب الازدحام الشديد ويزداد الازدحام سوءا مع حصول حوادث اصطدام او تفجير إرهابي ليزيد الطين بلة وليصبح الوصول الى المكان المقصود امرا صعبا جدا ويدفع المواطنون يوميا ثمن هذا الازدحام من اعصابهم ولهذا لابد للجهات المعنية ان تعمل أولا على تبليط الشوارع بشكل جيد وحسب المواصفات الحديثة وتعريض الشوارع المهمة من خلال استقطاع امتار من جانبي الأرصفة والجزرات الوسطية. ان مثل هذه المعاناة اذلال للمواطن الذي بدأ يشعر بالمعاناة وعدم الرضا وقد يؤدي به الامر الى فقدان اعصابه فيطلق الكلمات والشتائم وقد تتحول الحافلات الى مشادات كلامية وشجارات في اغلب الأحيان نتيجة نرفزة البعض من هذه الأوضاع وعدم رضا البعض عنها.

تقاطع في بغداد حيث الازدحام اليومي